نقاومها ونحاربها والحكومة تشد ازرها والاهلون جهلاء بسطاء » .
ولتوضيح الصورة اكثر نضيف الى ما سبق رأي جرجي زيدان (صاحب مجلة الهلال) في الحركة الصهيونية في اعقاب رحلة شاملة لفلسطين قام بها في عام ١٩١٤ ، وعاين على الطبيعة الاثار السيئة التي الحقتها الصهيونية بالفلاحين العرب(٩٠) « ... واما ما لا شك فيه من مستقبل تلك البلاد اذا ظلت على ذلك واليهود عاملون على ابتياع الارضين واستعمارها واهلها غافلون او متجاهلون وحكومتها ساكتة او مشغولة فلا يمضي زمن طويل حتى تصير كلها لليهود » . ويرى زيدان ايضا انه لا يمكن تلافي الخطر الصهيوني الا بالنسج على منواله من حيث استغلال الارض بالوسائل الحديثة وانقاذ الفلاح من المرابين. ثم يقول « ... وفي وسع الحكومة ان تفعل ذلك لكنها مشغولة مضطربة ، اما اعيان البلاد فمنصرفون الى المسائل السياسية والتنازع على الوظائف والنيابات او المطالبة بالاصلاح ، ولو صرفوا الهمة والجهد الى الناحية الاقتصادية لكان ذلك اقرب الى الوطنية والاستقلال » .
ومهما يكن من أمر فان الحكومة المركزية في العاصمة والحكومة المحلية في القدس فشلتا في تنفيذ سياسة السلطان عبدالحميد في منع الهجرة اليهودية لاسباب بعضها خارج عن ارادتيهما ، فاستمر التسلل اليهودي الذي تمكن من اقامة مستعمرات زراعية نشيطة اصبحت نواة لوجود يهودي في البلاد ، وقد رافق الهجرة اليهودية الكثيفة والتوسع في مشاريع الاستيطان اليهودي ازدياد الاحساس بالخطر الصهيوني العنصري فنشطت المقاومة الفلسطينية للمخططات الصهيونية في العهد الدستوري (١٩٠٨ — ١٩١٤) .

---

١ — تعتمد هذه الدراسة أساسا — والتي هي في الاصل جزء من رسالة قدمت الى كلية الاداب بجامعة عين شمس بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه في الاداب — في معظم فصولها على المادة الوثائقية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول . وتشمل السجلات والمعاملات والمخابرات الرسمية التي جرت بين الحكومة المركزية في العاصمة والسلطات المحلية في المتصرفية (١٨٤٠ — ١٩١٤) كما تعتمد ايضا على الوثائق البريطانية المحفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن وتشمل التقارير والمخابرات التي رفعها القناصل الانكليز في القدس (١٨٤٠ — ١٩١٤) الى وزارة الخارجية في لندن والى السفارة البريطانية في استانبول.

٢ — على الرغم من اهمية فترة التنظيمات العثمانية في تاريخ الولايات العربية ، فانها لم تحظ من المؤرخين العرب بالعناية التي تتفق واهميتها ، كما لم يكن هناك توسط ولا اعتدال فيما كتبوا وبذلك حجبت عنا حقيقة الجهد الذي بذلته الادارة العثمانية لاصلاح الاوضاع القديمة ، وكان ذلك اكبر باعث لي على النهوض بدراسة تلك الفترة حيث أخرجت كتاب **الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ — ١٩١٤** قصدت به تصوير الاوضاع الادارية وابراز محاولات الدولة الاصلاحية في ولاية سورية على حقيقتها بعد ان عولت على دراسة تلك الفترة دراسة وثائقية مستفيدا من الاطلاع على المصادر الاصلية المستمدة من الوثائق الرسمية — كفرمانات السلاطين وأوامر الولاة ورجال الحكم والمراسلات التي تبودلت بين هيئات الحكم في الولاية والحكومة المركزية في استانبول وسجلات المحاكم الشرعية والاوقاف وغير ذلك — كما قصدت ايضا بحث تلك الفترة بروح الاعتدال والانصاف وان اسجل الحقائق كما هي دون التحزب للترك او التعصب ضدهم . وكان جل اعتمادي في هذه الدراسة على الوثائق العثمانية المحفوظة في ارشيف رئاسة الوزراء في استانبول حيث أمدتني بمعلومات جديدة وغزيرة حول حقيقة الادارة العثمانية في ولاية سورية ومتصرفية القدس خلال الفترة (١٨٤٠ — ١٩١٤) .

٣ — شكلت ولاية سورية في عام ١٨٦٤ بموجب نظام الولايات لتضم أيالتي الشام وصيدا القديمتين لكنها لم تحافظ على وحدتها الادارية الا مدة قصيرة حيث فصلت عنها متصرفية القدس سنة ١٨٧٤ . ثم لحقت بها ولاية بيروت في سنة ١٨٨٧ لتخابرا الباب العالي مباشرة ، ولكن ولاية سورية احتفظت باسمها الجديد حتى جلاء العثمانيين عنها في سنة ١٩١٨ .

٤ — كان الحكم المصري (١٨٣٢ — ١٨٤٠) قد اخذ في بادىء الامر بتقسيم اداري جديد بعد الغاء التقسيمات الادارية العثمانية لبلاد الشام التي كانت ممثلة بأيالات حلب والشام وطرابلس وصيدا ، بغية اقامة وحدة